

١ - تحيط على بتنوير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المفاوضات التي أجريت في عام ١٩٨٦ فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا<sup>(١١)</sup> :

٢ - تلاحظ أن المفاوضات لم تكتمل وأن هناك حاجة إلى المزيد من العمل التام لحل مشكلة لقواعد السلوك حتى تستكمل بنجاح المفاوضات بشأن مدونة قواعد السلوك :

٣ - تدعى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا إلى أن يواصل مشاوراتها مع المجموعات الإقليمية والحكومات العنية بغية تحديد الحلول المناسبة لقواعد السلوك في مدونة قواعد السلوك وأن يستكملاها في عام ١٩٨٧ على أساس آلية استسارية أكثر تنظيماً :

٤ - تدعو كذلك الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن التقدم المحرز في المفاوضات المنسوبة إلى المجموعة العاملة في مدونة قواعد السلوك وأن يستكملها في الفقرة ٣ أعلاه :

٥ - تقرر أن تتحدد في تلك الدورة ، في ضوء المفاوضات ، المزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن مدونة قواعد السلوك ، بما في ذلك إمكانية إعادة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، ويفضل أن يكون ذلك في عام ١٩٨٨ .

#### الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

#### ١٦٧/٤١ - الممارسات التجارية المقيدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى فارها ٦٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي اعتمدته بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها انفافاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية المقيدة<sup>(١٢)</sup> ، وقررت أن تعقد في سنة ١٩٨٥ تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤتمراً للأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد .

وقد نظرت في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ ، والقواعد المنصفة المتفق عليها انفافاً

عليها على نحو متعدد الأطراف وعلى نحو ثانوي ، وذلك بوصفه شكلاً من أشكال القسر السياسي والاقتصادي يوتر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هذه البلدان :

٤ - ترجو من الأمين العام أن يعد تقريراً شاملًا ومنعمقاً عما يلزم للقضاء على استخدام الداير القسرية ضد البلدان النامية من تدابير فعالة ، سار إليها في الفقرة ١ أعلاه ، وعن الداير الاقتصادية التي توفر تأثيراً سليماً على الجهد الإنمائي للبلدان النامية ، المسار إليها في الفقرة ٣ أعلاه ، مع مراعاة المعلومات المتوفرة وتضمينه مايلي :

- (أ) المعلومات ذات الصلة الواردة من الحكومات :
- (ب) المعلومات الواردة من جمع الهيئات والمؤسسات المختصة في منظمة الأمم المتحدة :
- (ج) اقتراحات لرصد تطبيق التدابير المسار إليها في الفقرة ٣ :

(د) تجميع لما يوجد في الهيئات والمؤسسات المختصة في منظمة الأمم المتحدة من معايير وقواعد وأنظمة وقرارات وغير ذلك من مفرادات يجري انتهاكها باستخدام التدابير الاقتصادية ضد البلدان النامية :

٥ - تناشد الحكومات والهيئات والمؤسسات المعنية في منظمة الأمم المتحدة أن تقدم إلى الأمين العام المعلومات الازمة حتى يمكنه إعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٤ أعلاه :

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم التقرير المذكور أعلاه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

#### الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

#### ١٦٦/٤١ - المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى فارها ١٨٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ الذي دعت فيه الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا إلى إجراء مشاورات حسب الاقتضاء مع المجموعات الإقليمية والحكومات معأخذ الحاجة إلى التمثيل المغربي المتوازن في الاعتبار بغية تحديد الحلول المناسبة لقواعد السلوك في مدونة قواعد السلوك .

(١١) A/41/715 .

(١٢) A/C.2/35/6 . المرفق .

وإذ تضع في اعتبارها مقر مجلس التجارة والتنمية ٤١ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ بالصيغة التي اعتمدتها . بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكان و تاريخ و مدة انعقادها .

١ - تؤكد مسماس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة ومبكرة للتصدي للحالة الراهنة في العالم في ميدان السلع الأساسية :

٢ - تحتَّ جميع الدول علىبذل أقصى جهد للإسهام في التوصل إلى نتائج إيجابية في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في حل مشاكل السلع الأساسية في الأجلين القصير والطويل ، ولاسيما تلك المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصادات البلدان النامية :

٣ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل رصده عن كثب للتحركات في التجارة الدولية للسلع الأساسية ، بما في ذلك رصد الاتجاهات والاحتلالات الطويلة الأجل للسلع الأساسية الأولية . وفقاً لولاية المؤتمر :

٤ - تقرر أن تستعرض في دورتها الثانية والأربعين النتيجة ذات الصلة التي تسفر عنها الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأن تعطي قوة دفع لإجراءات المتابعة في ميدان السلع الأساسية .

#### المجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

#### ١٦٩/٤١ - الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن المجتمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ، بصفته المعدلة<sup>(١٦)</sup> . بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة تابعة للمجتمعية العامة ، وإلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ آيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل بآفاقه الاقتصادي الدولي جديد . و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول والواجباتها الاقتصادية . و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . و ٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن في مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لمقد الأمم المتحدة الإنماني الثالث .

وإذ تتطلع من أجل مكافحة الممارسات التجارية المقيدة . ومعه المقترنات التي قدمتها المجموعات الإقليمية<sup>(١٧)</sup> . وتحتَّ المساواة المفرودة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي وردت في تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>(١٨)</sup> .

١ - تقرر أن تعقد في سنة ١٩٩٠ . تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . مؤتمراً للأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصوص عليها اتفاقاً معدداً للأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية المقيدة :

٢ - تقرر أيضاً أن يقوم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بالممارسات التجارية المقيدة . في دورته السنوية عام ١٩٩٠ ، بدور الهيئةتحضيرية لذلك المؤتمر .

#### المجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

#### ١٦٨/٤١ - السلع الأساسية

إن المجتمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ آيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلق بآفاقه الاقتصادي الدولي جديد . و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول والواجباتها الاقتصادية . و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . و ٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن في مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لمقد الأمم المتحدة الإنماني الثالث .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ آيار / مايو ١٩٧٦ و ١٢٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ و ١٥٥ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز / يوليه ١٩٨٣<sup>(١٩)</sup> بشأن البرنامج التكامل للسلع الأساسية و ١٥٣ (د - ٦) المؤرخ في ٣ تموز / يوليه ١٩٨٣<sup>(٢٠)</sup> بشأن العندوى المسرك للسلع الأساسية .

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء المشاكل التي تواجهها البلدان المنتجة للسلع الأساسية .

(١٦) للاطلاع على المقترنات ، انظر ١٢/٤٠ A/C.2/٢٤٠ ، المرفق . وقد صدر تقرير المؤتمر بوصفه الوثيقة ٢/٨ TD/RBP/CONF .

(١٧) الوثائق الرسمية للمجتمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعين ، الملحق رقم ١٥ (A/41/15) . المجلد الثاني . الفرع الثاني - ألف .

(١٨) انظر : القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٢) و ٢٣١ (د - ٢٧) و ٢٣٤ (د - ٢٣) ألف وباء و ميثاق حقوق الدول .